



أكدوا أنهم يعانون من عدم جاهزيتها ورداءة التنفيذ وكثرة العيوب

أهالي «شمال غرب الصليبخات» بعد تسلمهم بيوتهم الجديدة.. الحلم.. «صار كابوس»؟!

الإثتمان عند مراجعته لصرف القرض يخرج معنا مسؤول منه لمعابنة المنزل لتقييم الاحتياج فيجد اننا نقوم بالإصلاحات وليس التوسعة و 30 و 25 ألف لعمل الترميمات والاصلاحات فهل هناك دليل اكثر من ذلك على رداءة البناء، مؤكدا انه تعرض للتهديد برفع قضايا لأنه قام من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بشرح معاناته بكل شفافية.

الواحد لا يقل عن 250 د.ك. إسقاط الكفالة من جانبه، قال رئيس اللجنة التطوعية لمنطقة شمال غرب الصليبخات عادل الهاملي تسلمنا منازلنا وظللنا بعدها نحو 3 أشهر تجري لإصلاح العيوب التي رأيناها للوهلة الأولى وطبعاً لم نسكن بسبب تلك العيوب ويقينا في نثار الإيجارات تطلب جيويتنا، كما ان الأعمال المطلوبة لم تنجز مما دفعني شخصياً لأخذ قرض من البنك لإجراء التعديلات والإصلاحات على حسابي الخاص لأن بدل الإيجار قد قطع وحل موعد القسط السكني، وما زلت ادفع الإيجار ولم أتسلم بيتي ودفعت ما يقارب 25 ألف دينار لإجراء إصلاحات بالمنزل فقط وترميمات دون عمل أي توسعة وبعد ان قمت بذلك سكنت المنزل فقامت بتشغيل المياه فصدمت بان المنزل يعاني من تسريبات مياه بالكامل فذهبت لمكتب الإشراف التابع للرعاية السكنية لأخبرهم بالأمر، فكان ردهم ان الكفالة سقطت عنك لأنك قمت بتبديل السراميك بالحامسات، كما ارسلوا كتاب مع الصور للمؤسسة كتاب مع الصور للمؤسسة السكنية لإسقاط الكفالة عن منزلي رغم انني قمت بتعديل العيوب التي كان من المفترض ان تقوم بها الشركة المنفذة بإشراف السكنية، مؤكدا انه حين قابيل وزير الدولة لشؤون الإسكان برفقة عدد من الأهالي وشرح له عيوب المنطقة بأكملها طلب منهم الوزير عمل كتاب موقع من اهالي المنطقة لصرف القرض الاسكاني بقيمة 35 ألف د.ك، وفعلاً تم جمع التوقعات وتقديم الكتاب للوزير وبعدها تم صرف القرض.

من جانبه، قال منصور خورشيد أن القسط الشهري لقيمة البيت الحكومي حل مواعده والمواطن لا يعلم بعد أساس تم احتساب قيمة المحدث له؟ وإذا اراد مواطن اليوم دفع القيمة كاملة فكم سيدفع؟ ومن جهة أخرى لو مات صاحب المنزل ماذا سيفعل المواطن بعد التأكد لمعرفة حدود المنزل والصور المشترك مع الجيران أو كم قيمته؟ مؤكداً على الرعاية السكنية تسلم المنزل من الشركة المنفذة كاملاً وجاهزاً ثم تقوم المؤسسة بدورها بتسليم المواطن بعد التأكد من جاهزية التامة كما حدث من قبل في مناطق أخرى مثل مبارك الكبير والعدان والقرين وغيرها.

وبين خورشيد ان جميع الأوراق التي يقع عليها المواطن غير معمول بها رسمياً لأنها ليست الأوراق الرسمية للدولة ومن يقدمها غير قانونيين ولا يمثلون جهات الدولة، اذن التوقيع غير ملزم امام القضاء لانهم ليسوا ذوي صفة وايضا من طرف واحد وليس من طرفين وستم مقاضاتهم لمعرفة هل البيوت مطابقة للمعايير والبنود والجودة المنصوص عليها في العقود المبرمة مع الرعاية السكنية؟ وقد نطالب بعمل فحص من جهة محايدة كإدارة الخبراء على سبيل المثال، وقد تم توثيق جميع العيوب عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

اننا في 22 يوليو 2015 تم استدعائنا فهرعنا هرباً من جحيم الإيجارات لنفاجأ بأنهم يطلبون منا التوقيع على التسلم ونحن لسنا مقاولين او مهندسين ولا نعرف الإجراءات فقمننا بالتوقيع ولم يكن معنا أي موظف من الرعاية السكنية ليبين ما لنا وما علينا جراء هذا التوقيع وتركتنا للتلاعب بنا من قبل الشركة المنفذة، وعندما دخلنا المنازل فوجئنا بعيوب كثيرة فرجعنا لمكتب الأشراف لتشتكي فقالوا غدا سوف يتم عمل الإصلاحات وفعلاً حضروا الا انهم فقط قاموا بالصبيغ فقط لتغطية تلك العيوب الواضحة، حتى الاماكن التي تحتاج الى رخام عوضوها بجيبس بشكل مهين جداً دون أي احتراش بمن سيسكن، وبعدها تركنا لأشهر دون اصلاح بقية العيوب وحينما زادت مراجعاتنا لهم بدأوا بمساومتنا حيث اذا اردنا اصلاح عيب يجب ان نتنازل عن اصلاح عيب آخر، والأدهى انه عرض علينا القيام بإصلاح البيت كاملاً مقابل مبالغ منخفضة قليلاً عن سعر السوق، وحين يوافق بعضنا يبدأ بإخراج العيوب بالمنزل ويكتشفها لنا وبالدليل، وعندما ذهبنا لمسؤول المؤسسة في المنطقة لتخبره بما حدث قال لنا: هل تريدون ان تسلموا بيوتكم كاملة 100٪ من الدولة؟ هذا أمر مستحيل ولا تتوقعوا اكثر من 70٪ والبقية يجب عليكم اكمالها وقد أعطتكم الدولة قرضاً بقيمة 35 ألف د.ك.

وأشار المطيري الى ان قسط المنازل قد حل وبدل الإيجار قطع ونحن ندفع نحو 100 د.ك شهرياً لجلب تناكر المياه وتعرض للسرقه بشكل مستمر، حتى وصل الأمر الى اننا نفاجأ بين كل فترة وأخرى بسرقة شبابيك وابواب المنزل وعند ابلاغ مكتب الأشراف التابع للمؤسسة السكنية يكون الجواب ان صاحب المنزل يتحمل المسؤولية لأنه لم يستاجر حارساً للمنزل، وطبعاً اقل راتب للحارس

من جانبه، قال منصور خورشيد أن القسط الشهري لقيمة البيت الحكومي حل مواعده والمواطن لا يعلم بعد أساس تم احتساب قيمة المحدث له؟ وإذا اراد مواطن اليوم دفع القيمة كاملة فكم سيدفع؟ ومن جهة أخرى لو مات صاحب المنزل ماذا سيفعل المواطن بعد التأكد لمعرفة حدود المنزل والصور المشترك مع الجيران أو كم قيمته؟ مؤكداً على الرعاية السكنية تسلم المنزل من الشركة المنفذة كاملاً وجاهزاً ثم تقوم المؤسسة بدورها بتسليم المواطن بعد التأكد من جاهزية التامة كما حدث من قبل في مناطق أخرى مثل مبارك الكبير والعدان والقرين وغيرها.

وبين خورشيد ان جميع الأوراق التي يقع عليها المواطن غير معمول بها رسمياً لأنها ليست الأوراق الرسمية للدولة ومن يقدمها غير قانونيين ولا يمثلون جهات الدولة، اذن التوقيع غير ملزم امام القضاء لانهم ليسوا ذوي صفة وايضا من طرف واحد وليس من طرفين وستم مقاضاتهم لمعرفة هل البيوت مطابقة للمعايير والبنود والجودة المنصوص عليها في العقود المبرمة مع الرعاية السكنية؟ وقد نطالب بعمل فحص من جهة محايدة كإدارة الخبراء على سبيل المثال، وقد تم توثيق جميع العيوب عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وأشار المطيري الى ان قسط المنازل قد حل وبدل الإيجار قطع ونحن ندفع نحو 100 د.ك شهرياً لجلب تناكر المياه وتعرض للسرقه بشكل مستمر، حتى وصل الأمر الى اننا نفاجأ بين كل فترة وأخرى بسرقة شبابيك وابواب المنزل وعند ابلاغ مكتب الأشراف التابع للمؤسسة السكنية يكون الجواب ان صاحب المنزل يتحمل المسؤولية لأنه لم يستاجر حارساً للمنزل، وطبعاً اقل راتب للحارس



منصور خورشيد



محمد المطيري



د. محسن العارضي



عادل الهاملي



(احمد علي)

اهالي بيوت الصليبخات يتحدثون للزميل عادل الشنان

وتطبيق الغرامات الجزائية حسب العقد المبرم ومن ثم توزيع قيمة الجزاءات على المواطنين للتمكن من اصلاح عيوب البناء التي ألحقت بهم الضرر. وأشار الى ان المواطن فسي مدينة شمال غرب الصليبخات يسرق عبر الكهرباء قبل ان يسكن منزله حيث يقوم المقاول المنفذ بربط محول الكهرباء الخاص بالمنزل بأسلاك عارية بالغة الخطورة قد تؤدي الى حريق كبير حتى يوفر استخدام مولدات الطاقة الخاصة به ويحمل قيمة صرف الكهرباء على مدى أيام وأشهر من التنفيذ على كاهل المواطن، فضلاً عن ان الأسلوب الخطر المتبع بسرقة الكهرباء على حساب المواطن قد يتسبب بتلف الدائرة الكهربائية للمنزل كاملة في حال حدوث اي تماس كهربائي.

مساموات لإصلاح العيوب بدوره، قال محمد المطيري

التوفير على حساب المواطنين وللاسف برضا المؤسسة العامة للرعاية السكنية، علماً بان صاحب المنزل لو توفى فسيدخل الورثة في مشاكل مع الجيران، وحينما نرى ان ظاهر المنازل مساوي فكيف نثق بباطنها. المفاتيح في اكياس جمعية وأشار الى ان المواطنين عند التسليم لم يخرج معهم مهندسو المؤسسة السكنية على أرض الميدان بل كان بوجود مراقب او فني تابع للشركة المنفذة، كما اننا تسلمنا المفاتيح في اكياس جمعية ومعظمها لا يعمل، وقال انه من المفترض ان تسلم السكنية المواطن منزله من قبل مختص يشرح للمواطن مواصفات منزله وجودة مواد تنفيذها بكل فخر مع شهادة بتلك المواصفات، وليس العكس، فحينما يأتي المواطن للسؤال عن مواصفات البناء وجودتها يرفضون الرد بدعوى ان ذلك ليس

سوف يتم الالتزام بتجهيز بيوت الحكومة وتسليمها للمواطنين في مواعدها لكن حينما جاء الموعد تم تسليمنا البيوت على الورق فقط فهي غير جاهزة للتأثيث ومازلنا نعانى من عدم جاهزية البيوت ورداءة التنفيذ وكثرة العيوب المدنية والصحية والكهربائية وبالمقابل تم قطع بدل الإيجار عنا مع سريان قسط البيت رغم اننا لا نزال دون سكن، ولم يسكن بالمنطقة حتى الآن الا من اضطر مرغماً بسبب ظروفه واحتياجاته المعيشية المختلفة رغم وجود عيوب كثيرة جدا حتى وصلنا لمرحلة تجعلنا نشكك بشكل كبير في الخرسانة الأساسية للمنازل.

وأضاف العارضي ان حدود البيوت غير معروفة حتى الآن ويفصل المنزل عن الآخر حائط مشترك ومعنى ذلك ان من سيبني اولاً على هذا الحائط سوف يملكه وذلك بسبب سياسة



جانب من التلفيات والعيوب



سرقه الكهرباء من محول المنزل بطريقة خطيرة وأسلاك عارية



أسياخ صمته بمواقع خطيرة رغم حداثة البناء